

## كيف يحطم بلدٌ اقتصادَ بلدٍ ويزيله؟

### د. سامر مظهر قنطقجي

ذكر الرئيس الأمريكي<sup>1</sup> أنه سيحطم اقتصاد تركيا وسيزيله تماماً إن خالف إرادته في حربها الحالية؛ فكيف يحطم بلدٌ اقتصادَ بلدٍ ويزيله؟

إن الدَّمَارَ لغة<sup>2</sup>، من دَمَّرَ القومَ دَمَاراً أَهْلَكَهُمْ، ودَمَّرَ المَكَانَ أَهْلَكَهُ، يُقال: دَمَّرَهُ تَدْمِيراً ودَمَّرَ عَلَيْهِ؛ بمعنى دَفَنَ المَكَانَ، والمراد دَرَسَ المَوْضِعَ وإِضَاعَةَ أثره.

أما الاقتصاد فمصطلح له مفاهيم كثيرة، لكنه عموماً يشمل وظائف الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك سواء للسلع أو للخدمات.

وبناء عليه؛ فتدمير الاقتصاد يكون بشن حرب اقتصادية، مجالها إزالة وتدمير وظائف الإنتاج والتبادل من ذلك الاقتصاد، واستئصال ما يمكن استئصاله منها؛ فإن شمل التدمير القضاء على المستهلكين الذين يعينهم الاستهلاك؛ فهي حرب استعمارية عسكرية.

وحيث أن كلام الرئيس الأمريكي طال الحرب الاقتصادية لا الاستعمارية بالجيش والعسكر، فلا بد من التمييز بين الاقتصاد المنتج والاقتصاد الريعي للتمييز بين أثر ما سمي بالتحطيم والإزالة ومدى إمكانية تحقيق ذلك.

يتميز الاقتصاد المنتج بوجود قاعدة إنتاجية؛ كحالة الصين وتركيا مثال على ذلك، وعندئذ تكون الحرب التجارية ساحتها ومضمارها من خلال التعريفات الجمركية، وحجب المنتجات، ومنع الانتفاع من خدمات معينة كالخدمات المصرفية وما شابه ذلك. فإن كان الإنتاج يغلب عليه الإنتاج الاستهلاكي كسوريا ولبنان مثلاً، وعندئذ فالحصار سيكون كافياً لإجهاده لأنه اقتصاد تابع وليس القضاء عليه.

<sup>1</sup> Donald J. Trump tweet, **I will totally destroy and obliterate the Economy of Turkey**, watch over., 07.10.2019, [link](#).

<sup>2</sup> لسان العرب، مادة دمر.

أما الاقتصاد الريعي؛ فيتميز بوجود اقتصاد زراعي بدائي، أو صناعات استخراجية أولية، وتكون منتجاته على شكل منتجات خام؛ كالنفط والمنتجات الزراعية، وعندئذ فالحصار هو الأسلوب الناجع كما هو حالياً وضع الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران وروسيا.

وبالعودة للاقتصاد التركي؛ وحيث أنه اقتصاد إنتاجي متنوع المخرجات – فيه الاستهلاكي وفيه الإنتاجي كالسلع المعمرة والرأسمالية –، فضلا عن عضويته في نادي البلدان العشرين الأكثر غنى في العالم، فعندئذ الحرب التجارية هي مضمار الحرب التي يمكن أن تُشن ضده حسب ما ذكرناه.

لكن لما أُرِدَ الرئيس الأمريكي قائلا: ( كما فعلت من قبل | I've done before ) وبالعودة للجولة الماضية؛ فإن الأدوات المستخدمة كانت بشن مزيج من الحرب التجارية والحرب النقدية. تمثلت الحرب التجارية بفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على الصلب و ١٠٪ على الألمنيوم وهذا مثال. أما الحرب النقدية فتمثلت برفع سعر الفائدة الأمريكية، مما أدى لتوجه الأموال الساخنة من الاستثمارات الأجنبية خارج تركيا للاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة كاستثمار في سندات الخزانة الأمريكية، وبالتزامن ارتفعت خدمة الدين التركي الخاص والعام في الوقت نفسه، لأن الاقتصاد التركي يميل إلى شيوع الديون فيه، وبما أن الديون غالبها بالدولار الأمريكي، فقد أثقل ذلك كاهل الحكومة والشركات التركية معاً، وسبب ضغطاً شديداً على الليرة التركية؛ فانخفض سعرها بحدود ٢٠٪ من قيمتها مرة واحدة آنذاك، ثم لحقتها عدة ارتدادات أدت لعدة انخفاضات. واتهم الرئيس التركي يومها الولايات المتحدة والدول الغربية بأنها تشن مؤامرة ضد تركيا، واستهجن البعض ذلك القول، لكن تصريحات الرئيس الأمريكي الأخيرة أوضحت حقيقة ذلك.

يدفعنا ذلك التحليل إلى تأثير القيادة السياسية على استقلالية سياسة البنك المركزي النقدية، حيث أُعتبر فعل الرئيس التركي خروجاً عن المألوف عالمياً عندما تدخل في خفض سعر الفائدة التركية ثم بعزل رئيس البنك المركزي التركي، وأطلقت عليه الايكونوميست حينئذ بـ ( خداع تركيا للسياسة الاقتصادية الأصولية Economic-policy orthodoxy has been junked )، ومقصود الايكونوميست؛ مفاهيم مدرسة شيكاغو النقدية التي تفرض سيطرتها على العالم وتراقب أي محاولة خروج عن مظلة الدولار الأمريكية وتعمل على كبحها سياسياً أو عسكرياً إن لزم الأمر، كما حصل بضرب العراق إثر تحول مدفوعاته

إلى اليورو زمن صدام حسين، وليبيا إثر إعلانها أيام القذافي خروجها عن قبول المدفوعات بغير الدولار مروراً بغيرهما؛ كفرنزويلا بتدبير محاولات إنقلابية، وما شابهها من وسائل غير قانونية.

ويبدو أن الدولة الأقوى – أو هكذا يبدو حتى الآن –؛ إن وجدت أن الدولة التي تحاول الانشقاق عن النظام العالمي النقدي أنها دولة ضعيفة، وسعت حربها الاقتصادية لتشمل الشكل العسكري؛ كما حصل في العراق وليبيا، وإن كانت الدولة التي تحاول الانشقاق قوية كالصين أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي بقيت الحرب في إطار حرب اقتصادية.

ولا يخرج عما سبق الحرب الخفية التي شنتها الحكومة الأمريكية ضد العملات المشفرة كالببتكوين التي كانت أداة لتمويل (جوليان أسانج) الذي تبني فضح الوثائق الأمريكية السرية بما يعرف بـ (ويكيليكس)، وكذلك مساندة بعض حركات التمرد، كما حصل في كتالونيا شمال إسبانيا، إضافة لتصريح بعض المسؤولين الإيرانيين باحتمال تبني المدفوعات عبر الببتكوين وأخواتها.

وتركيا ليست بعيدة عن رقابة مدرسة شيكاغو النقدية، بل هي في عينها وتحت رقابتها لمحاولتها مغادرة نظام الفائدة الربوية والابتعاد عن صندوق النقد الدولي، إضافة لمحاولتها إبرام اتفاقيات مبادلة العملة مع شركائها كالصين وروسيا وإيران وغيرهم، كما فعلت مع الصين في نوفمبر ٢٠١٦، باعتماد عملتها المحلية مع شركائها الخارجيين، وهذا له تأثيرات مستقبلية على إلغاء هيمنة الدولار الأميركي على التجارة الدولية.

وكنا قد أشرنا في مقالنا الافتتاحي للعدد (٧٥) بأن **دهاء السياسة النقدية مكمنه أن لا آثار ظاهرة لأي اعتداء على الاقتصاد**؛ فما رآه الجميع وتكلم عنه الأترك كانت مجموعة ظواهر غير مباشرة أوضحت أن تركيا في عين الإعصار الاقتصادي، والذي أدى لفقدان الليرة التركية لخمس قيمها في شهر واحد، وهذا مشابه لسيناريو تايلند بداية تسعينيات القرن الماضي.

وكنا قد تناولنا في مقالنا الافتتاحي للعدد (٣٠) اقتصاد الحرب وحرب الاقتصاد، وذكرنا أن الضعفاء لا يقتنعون عادة بهذا النوع من الحروب لضعفها وهوانها، بينما يستخدمه القوي لأنه قادر عليه. والقوة والضعف أمران نسبيان، فليس المقصود من الضعف؛ الهزيل فقط، فأوروبا مثلاً في ظل الأزمة الأوكرانية نجدها تتحاشى إغضاب روسيا لحاجتها الماسة للنفط والغاز الروسيين. لذلك فرغم تداخل الاقتصادات العالمية بعضها

البعض فإن الحرب لعبة يمارسها الأقوياء بشكل مستمر، وما إن يستريح اللاعبون من لعبة حتى يبدأون لعبة جديدة .

وتعتبر حروب الاقتصاد حروبا شرسة لا هوادة فيها شأنها شأن الحروب العسكرية، بل قد تكون هي شرارتها . وباختصار فإن الحروب الاقتصادية مظلة مخضبة باللون الأحمر بسبب كثرة الدماء والقتل، وبسبب خطوط حمراء يضعها القوي للضعيف تحت مسمى النظام العالمي دون الالتفات لقواعد العدل رغم الشعارات التي تُرفع أحيانا .

ومن صور حرب الاقتصاد :

( ١ ) الحصار الاقتصادي المصرفي الذي يسيء للناس قبل أن يسيء للحكومات المعاقبة، ولبنان وسوريا مثال ذلك .

( ٢ ) استبدال العملة الأجنبية بال محلية، كاستبدال عمال المستوطنات الفلسطينيين، وحجز أموال الضرائب المحولة إلى السلطة، ومقاطعة منتجات المستوطنات التي تستهلك منها السوق الفلسطينية ٢٠٠ مليون دولار سنويا (إحصائيات عام ٢٠١٠) .

( ٣ ) الحرب بين الصين واليابان، حيث تنتشر في الصين حوالي ٥٠٠٠٠٠ شركة يابانية تشغل أكثر من ٢٠ مليون عامل صيني . مما أوصل حجم التبادل التجاري بين العملاقين الاقتصاديين الآسيويين لنحو ٣٤٣ مليار دولار . فقيمة الصادرات الصينية إلى اليابان في العام الماضي وصلت إلى ١٤٩ مليار دولار ( حوالي ٨٪ من إجمالي الصادرات الصينية )، بينما بلغت قيمة الواردات الصينية من اليابان في نفس الفترة حوالي ١٩٥ مليار دولار ( حوالي ١٩٪ من إجمالي الصادرات اليابانية إلى الخارج ) . لكن عندما قامت الصين بفرض ضرائب انتقامية وصلت إلى ١٠٠٪ على سيارات وهواتف ومنتجات إلكترونية يابانية ردا على قيام طوكيو بفرض إجراءات وحواجز على صادرات البصل الصيني الأخضر إلى اليابان فيما عرف باسم " حرب البصل "، لحق ضرر كبير بالاقتصاد الياباني، مما أجبر اليابان على " التزام الانضباط "، لأن الصين كانت أقل خسارة من اليابان فكانت المنتصر .

( ٤ ) حرب العملات أو ما يعرف بحرب الاقتصاد الباردة حيث تؤثر تقلبات سعر الصرف المحلية على الموازين التجارية وموازن المدفوعات للبلدان التي تتقلب أسعار صرفها وهذا ينطبق على أغلب الدول النامية . وقد نادى مجموعة العشرين إلى عدم اللجوء لحرب العملات لأنها لا تحقق العدالة والكفاءة في تدفق الصادرات والواردات، وتؤثر سلباً في الاقتصاد العالمي .

إن الحرب الاقتصادية تهدف إلى فصل الشعوب عن أنظمتها الحاكمة عبر سياسات متعاقبة ومدروسة، وقد ساهمت بتفكيك المجتمع السياسي للإتحاد السوفيتي السابق، وكذلك فعلت مع العراق سابقاً، ويفعلون ذلك مع عدة دول حالياً .

ولن تخرج كلمات الرئيس الأمريكي عن تلك السياسات في تهديده بتحطيم الاقتصاد التركي وإزالته، مع أن فشله وفشل من سبقه من الرؤساء الأمريكيين تجاه روسيا وإيران مازالت ماثلة للعيان وكلاهما اقتصاد ريعي، فكيف الحال وتركيا ذات الاقتصاد الإنتاجي المتنوع من السلع والخدمات؛ الاستهلاكية والإنتاجية على السواء، شأنها شأن الصين – تقريباً – ؟ . ونعتقد أن الحرب التجارية والنقدية هي ما يمكن للرئيس التركي أن يمارسه لتحقيق تهديده، هامة مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية الأمريكية واحتمال عدم التجديد للرئيس الأمريكي الحالي، وهذا مؤداه أن تهديداته وإن حصلت فمحدودة .

وأخيراً، فإن إزالة دولة أو دول من الوجود؛ ليس أمراً في متناول اليد، ولا تقوده الرغبة والشهوة العدوانية، والتاريخ شاهد حي على ما نقول .

حماة ( حماها الله ) بتاريخ ٩ صفر ١٤٤١ هـ الموافق ٨ تشرين أول / نوفمبر ٢٠١٩